

Distr.: General  
21 May 2007  
Arabic  
Original: English

## لجنة بناء السلام



## اللجنة التنظيمية

## الدورة الأولى

## محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس المؤقت: السيد عنان ..... (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد غاسبار مارتيتز ..... (أنغولا)

## المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب الرئيس

اعتماد مشروع النظام الداخلي

إقرار جدول الأعمال المؤقت

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

البيانات الافتتاحية

الطلبات المقدمة إلى اللجنة التنظيمية

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية؛ انظر PBC/1/INF/2.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥.

## افتتاح الدورة

بيان من الأمين العام

١ - الرئيس المؤقت: تحدث بوصفه الأمين العام فقال إن هناك مسائل قليلة حولها توافق في الآراء أكبر، أو عليها آمال معقودة أعلى، مما هناك منها فيما يتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة عن مساعدة الدول والمجتمعات على النهوض من دمار الحرب. ولم يكن من باب المصادفة أن قادة العالم، في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، شددوا على الدور الحيوي للمنظمة في المراحل الانتقالية في حالات ما بعد انتهاء الصراع وأهابوا بالجمعية العامة ومجلس الأمن أن ينشئا لجنة بناء السلام.

٢ - وتابع قائلاً إن ثمة تحت تصرف المجتمع الدولي الآن هيئة حكومية دولية فريدة من نوعها: إنها أول هيئة مكرسة لبناء السلام بالذات. وهذه الهيئة الجديدة تهدف إلى توفير دعم أكثر ثباتاً وأكثر تنسيقاً وتركيزاً للبلدان الخارجة من الصراع، والجمع بين كل الفعاليات ذات الصلة. وإلى جانب مجلس حقوق الإنسان الجديد، والصندوق المركزي المعزز للاستجابة في حالات الطوارئ، وصندوق الديمقراطية والتغيرات والإصلاحات الأخيرة، تشكل اللجنة خطوة كبيرة أخرى في الطريق نحو بزوغ أمم متحدة مجهزة تجهزاً كاملاً لمواجهة التحديات الحالية.

٣ - وقال إن لجنة بناء السلام بدأت عملها والعالم في صراع مع تناقض قائم بين جهوده من أجل تعزيز السلام الدائم والاستقرار والتنمية. كان ثمة تضاد مفرح جداً في عدد الصراعات عموماً، وبذلت الأمم المتحدة قصارها، من خلال حفظ السلام وغيره من المساعدات للإسهام في دفع العجلة في هذا الاتجاه. بيد أن العالم شهد، في الوقت نفسه، انفراط عقد عدد غير مقبول من اتفاقات السلام بعد خمس

سنوات من انتهاء الحرب المدنية في البلدان المعنية، وعودة هذه البلدان إلى الانخراط في صراع فتاك.

٤ - وأوضح قائلاً إن بعض أوجه الضعف في الاستجابات الدولية الحالية في حالات ما بعد انتهاء الصراع معروفة جيداً، من بينها نقص الأموال والافتقار إلى التنسيق الدولي. ومن أوجه الضعف الأخرى ميل بعض الجهات الدولية الفاعلة إلى التسرع في الترتيب. وكما رأينا مؤخراً في حالة تيمور - ليشتي، كيف أن التسرع المفرط في نفذ اليد من حالة انتقالية يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس وإلى ضرورة إعادة نشر القوات، بتكلفة كبيرة للجميع، لاسيما الضحايا المدنيين الذي لا حول لهم ولا طول. كل هذه التحديات كانت الأساس لتصميم لجنة بناء السلام وولايتها، وإنشاء مكتب دعم بناء السلام والصندوق (الدائم) لبناء السلام.

٥ - وأشار إلى أن زيادة الموارد وتحسن التنسيق، بحد ذاتهما، ليسا كافيين لتحقيق سلام دائم. فبناء السلام يتطلب ملكية وطنية لزماء الأمور، والسلام لا بد أن ينمو في أرضه. والغرباء، مهما حسنت نواياهم، لا يمكن أن يكونوا بديلاً عن المعرفة والإرادة لدى شعب البلد المعني. وأبناء البلد هم خير من يعرف تاريخهم، وثقافتهم وبيئاتهم السياسية. وهم الذين سيتحملون نتائج القرارات المتخذة. وهم الذين يجب أن يشعروا بأن بناء السلام كان من صنع أيديهم، إذا أريد أن يكون ثمة أي أمل بطول دوام السلام.

٦ - لقد أثبتت التجربة أن بناء السلام يعني أكثر من مجرد منع العودة إلى القتال وكفالة إعادة البناء المادي. من المهام الجوهرية بناء مؤسسات عامة فعالة، وفقاً لأطر عمل دستورية، وبسط سيادة القانون.

٧ - كثيراً ما تجد السكان الذين نكبتهم الحرب يتطلعون إلى قيام ترتيبات جديدة لحكم أكثر عدلاً، ولكنهم يفاجأون ببقاء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الإقصائية

الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمات أخرى ستكون جزءا من ذلك الجهد. وبطبيعة الحال، فإن المشاركة الفعالة من جانب السلطات الوطنية في أعمال اللجنة الخاصة ببلداتها ستكون أمرا جوهريا، إذ من شأنها أن تزيد من قيمة الحوار على الصعيد القطري بين سلطات البلد المعني والمجتمع الدولي. وأعرب عن أمله أن تجد اللجنة أيضا سبلا للوصول إلى المجتمع المدني المحلي، والقطاع الخاص والجهات الأخرى التي هي في وضع يمكنها من المساهمة.

١١ - وأشار إلى مكتب دعم بناء السلام، فقال إن المكتب، من ناحيته، سيساعد لجنة بناء السلام بتوفير المعلومات والتحليل لها، وبالعامل على كفاءة تحويل التوصيات التي تنبثق من مداولات اللجنة إلى أفعال ملموسة على الصعيد القطري. وفي الوقت ذاته، سيكون صندوق بناء السلام وسيلة إضافية، مكمل لمصادر التمويل الأخرى. وحث الدول الأعضاء على السخاء والثبات في منح الموارد.

١٢ - وقال إن لجنة بناء السلام تمثل رمزا للأمل والثبات معا: الأمل للملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم ممن يكادحون لإبقاء مجتمعاتهم على الطريق المهش نحو السلام، والثبات لأنها ذلت صعوبات كبيرة لدفع عجلة هذا العمل الحيوي الجديد إلى الأمام. وأعرب عن ثقته بأنها ستبرهن عن العزيمة والتصميم بنفس القدر في تنفيذ ولايتها، وأنه يرجو لها النجاح وقد شرعت الآن في عملها الهام.

### انتخاب الرئيس

١٣ - انتُخب السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا) رئيسا بالتزكية.

١٤ - السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا) تولى الرئاسة.

### بيان من الرئيس

١٥ - الرئيس: قال إن انتخابه كان اعترافا رمزيا بالمقاصد التي أنشئت لجنة بناء السلام من أجلها، حيث أنه يمثل

كما هي أو قد تتخلد أو تتعزز بطريق الإهمال. إن من الضروري جدا أن تعود إلى المواطنين ثقته بمؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد، فإن بناء السلام يساعد في توطيد النسيج الاجتماعي الذي بواسطته تؤدي الدولة التزاماتها إزاء المواطنين، بينما يمارس المواطنون حقهم في المشاركة، ويتولون أمورهم بأنفسهم.

٨ - يجب أن نتذكر أن بناء السلام أمر سياسي في جوهره. في بعض الأحيان، يقارب المجتمع الدولي عملية حفظ السلام على أنها عملية تقنية بوجه عام، تحتاج إلى المعارف والموارد. يتعين على المجتمع الدولي أن لا يقتصر على فهم ديناميات السلطة المحلية، بل عليه أيضا أن يدرك أنه هو نفسه قوة فاعلة سياسية تدخل في بيئة سياسية.

٩ - وأضاف أن أعضاء لجنة بناء السلام مجهزون تجهيزا جيدا لدعم البلدان الخارجة من الصراع، لأن من بينهم من لم يكن فقط من أصحاب المصلحة الرئيسيين، كالبلدان المساهمة بقوات أو البلدان المانحة، بل كان أيضا من البلدان التي مرت هي نفسها في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام. ويُطلب من الأعضاء أن يعملوا كداعمين مروا بالتجربة نفسها، وكحلفاء مستعدين للبقاء منخرطين في البلد المعني حتى بعد انتهاء مهمة بعثة السلام. وهذا يعني إدارة التوقعات، حيث أن العديد من عناصر بناء السلام - كالمصالحة، مثلا - قد تستغرق سنين أو عشرات السنين، في حين أن الناس الخارجين منهكين القوى من الصراع يريدون نتائج بأسرع وقت، وهو أمر مفهوم.

١٠ - وأوضح قائلا إن المتوقع من لجنة بناء السلام أن تدعم رسم استراتيجيات لبناء السلام، وأن تبني توافقا في الآراء بين الفعاليات الدولية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، وسوف تعمل بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة. وأعرب عن سروره لملاحظة أن البنك الدولي وصندوق النقد

الدور من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وأوضح أن ما يتسم بنفس القدر من الأهمية هو المشاركة التامة من جانب البلدان المعنية، لأنها هي التي ستكون المسؤولة في نهاية المطاف عن تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ توصيات لجنة بناء السلام. والبيئة المؤاتية تتحقق بتوفر الإرادة السياسية على جميع المستويات. كما أن المشاركة التامة من جانب المرأة والشباب محورية لبناء الإرادة السياسية الضرورية ولنجاح جهود بناء السلام.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن أي مؤسسة مهما تكن لا تستطيع بمفردها أن تتصدى للتحدي الهائل المتمثل في بناء السلام. ولذلك، يرحب بحضور ممثلين للمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢١ - وأشار إلى الدعم المالي، فقال إنه ضروري جداً لبناء السلام على نحو فعال. ويجب أن تكون مستويات التمويل مستدامة وقابلة للتنبؤ. وبناء على ذلك، أهاب بالمجتمع الدولي أن يوفر الدعم المالي لصندوق بناء السلام.

٢٢ - وأكد أن الامتحان الحقيقي للجنة بناء السلام يتمثل في قدرتها على وضع الأساس للإنعاش الناجح والتنمية المستدامة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وبخاصة في البلدان التي ستدرج في جدول الأعمال. وهذا يمثل تحدياً وواجباً أخلاقياً يتطلب الالتزام من جانب الدول الأعضاء كلها.

### اعتماد مشروع النظام الداخلي

٢٣ - اعتمد مشروع النظام الداخلي (سيصدر تحت الرمز PBC/1/OC/3) على أساس أنه سيجري تطويره وفقاً لاحتياجات وأساليب عمل اللجنة.

حكومة في طريقها إلى التغلب على الآثار السلبية التي خلفتها سنوات عديدة من الصراع في قارة تضم أكبر عدد من البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وإنشاء اللجنة يتيح للدول الأعضاء فرصة فريدة لتلبية آمال الملايين من المتأثرين بدوامات الصراع.

١٦ - وقال إن المفاوضات التي اتسمت غالباً بالصعوبة حول إنشاء اللجنة أفضت إلى وضع الأساس لعملها عبر اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٠/٦٠، واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وأدت المفاوضات إلى عقد الدورة الافتتاحية الحالية وفقاً للولاية التي أنيطت بالأمن العامة. ونتج عن جهود أعضاء اللجنة التنظيمية إنجاز بعض الجوانب التنظيمية لعملها كمشروع النظام الداخلي واختيار البلدين اللذين ستخصص لهما مداولات اللجنة. ثم إن المداولات التي قام بها مجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن البلدان التي ستدرج في جدول الأعمال يسرت للجنة التنظيمية اتخاذ قراراً في هذه الشأن.

١٧ - وأكد أن اللجنة التنظيمية ملتزمة بتلبية الآمال التي تعقدها عليها الدول الأعضاء بمساعدة مكتب دعم بناء السلام. بيد أنه مهما بذلت هذه اللجنة من الجهد فلن تحقق أي نتائج هامة ما لم يتوفر لها من الموارد ما يكفي لتسيير عملها.

١٨ - وقال إن اللجنة ملتزمة كل الالتزام بالتعاون الوثيق في العمل مع جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى. ومع أن هناك جهات عديدة من الأمم المتحدة تشارك في بناء السلام فقد كانت المنظمة تفتقر إلى كيان مخصص للإشراف على العملية، وضمان تماسكها ودعم السلام والتنمية المستدامين. وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام هيئة استشارية، فإنها في موقع فريد يمكنها من الاضطلاع بهذا

## إقرار جدول الأعمال المؤقت (PBC/1/OC/1)

٢٤ - أقر جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة PBC/1/OC/1.

## انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

٢٥ - انتخبت السيدة غالاردو هيرنانديس (السلفادور) والسيد لوفالد (النرويج) نائبين للرئيس بالتزكية.

## البيانات الافتتاحية

٢٦ - السيد إلياسون (رئيس الجمعية العامة): قال إن الاجتماع الأول للجنة بناء السلام، ومعه الاجتماع الأول الذي عقده مؤخرًا مجلس حقوق الإنسان، يمثلان إيدانًا بتطور تاريخي في حياة الأمم المتحدة. تستطيع هذه الهيئة الحكومية الدولية الجديدة أن تُحدث فرقًا ملموسًا في عملية بناء السلام المستدام في السنوات المقبلة بأن تكفل للبلدان المعنية أن مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لا تعني مرحلة ما بعد الارتباط من جانب المجتمع الدولي.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن فكرة اللجنة نشأت من الشعور بوجود ثغرات في استجابة المجتمع الدولي للبلدان التي هي في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وهناك إلى جانب الثغرات المؤسسية ثغرة مالية وثغرة في التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. ولم تجد الجهات المانحة سبلاً فعالة للربط بين الإغاثة الطارئة وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات والمصالحة والتنمية.

٢٨ - وقال إن لجنة بناء السلام تشكل إسهامًا هامًا في خطة إصلاح الأمم المتحدة وسيكون من شأنها أن تساعد المنظمة في تحقيق ما يجب أن يصبح من أولوياتها العليا وهو: منع الدول من الانتكاس والعودة إلى الصراع أو التحول إلى دول خائبة. وأوضح أن قرار إنشائها وإنشاء مكتب لدعم بناء السلام وصندوق لبناء السلام كان ثمرة مفاوضات شاقة انتهت فيها الدول الأعضاء إلى طرح خلافاتها جانبًا واتخاذ تدابير ذات معنى لشعوب العالم. وشدد على أن تقييم عمل اللجنة في النهاية سيكون في الأطر القطرية للبلدان المعنية.

٢٩ - وأشار إلى بعض الجوانب التي ستكون هامة لعملها في المستقبل، وخصوصًا المشاركة الفعلية من جانب الحكومات المعنية، والتنسيق الوثيق بين جهود مجلس الأمن في حفظ السلام وجهود بناء السلام من جانب لجنة بناء السلام، والدور الحاسم التي سيقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إبقاء الانتباه الدولي مركزًا على الانتقال من الانتعاش إلى التنمية في البلدان المنكوبة بالصراع، والفرصة التي تتيحها المناقشة التي تجري سنويًا في الجمعية العامة لمناقشة مسألة بناء السلام من منظور أوسع، ثم إن المساهمة المحورية التي يمكن أن تؤديها المؤسسات المالية الدولية في بناء السلام، والحوار مع المجتمع المدني، وتجربة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولكي تنجح اللجنة يجب عليها أن تثبت أنها هيئة فعالة ومرنة وذات وجهة ميدانية، قادرة على ترجمة المقاصد التي أنشئت من أجلها إلى فعل على أرض الواقع.

٣٠ - السيد مولر (رئيس مجلس الأمن): قال إن الهدفين الرئيسيين لمؤتمر القمة العالمي في ما يتعلق بالإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة تحققًا بإطلاق مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام في أسبوع واحد. وأوضح أن إنشاء لجنة بناء السلام استغرق وقتًا طويلاً، إذ تطلب اتحاد الدول الأعضاء، واستُنبطت صيغة جديدة تعكس الطابع الشامل لولايتها. وفي إطار النموذج المختار، عملت الجمعية العامة ومجلس الأمن في وقت واحد من أجل إنشائها. وسيكون الغرض الرئيسي للجنة إسداء المشورة إلى مجلس الأمن، ولكي تكون تلك المشورة ذات تأثير يجب أن تركز على أوضاع خاصة ببلدان معينة، وأن تدعم عملية التنسيق المحلية على الصعيد القطري بدلا من محاولة خلق صعيد إضافي للتنسيق في المقر. وينبغي أن تكون توصياتها موجهة إلى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وإلى هيئات الأمم المتحدة. ويتوقف نجاح لجنة بناء السلام على قيام تعاون قوي من جانب البلد المعني، ورحب

٣٣ - وقال إن نجاح لجنة بناء السلام سيكون رهنا بالنتائج على أرض الواقع، وعلى التفاعل المثمر والتنسيق المناسب مع الجمعية العامة، ولذلك سيكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أهمية قصوى. وسيكون من الضروري أن تتعاون الأجهزة الرئيسة الثلاثة للأمم المتحدة في العمل، نظرا لعدم إمكانية الفصل بين مفهومي الأمن والتنمية.

٣٤ - السيد آدمز (نائب رئيس البنك الدولي): تحدث باسم رئيس البنك الدولي، فقال إن الصراع هو سبب للفقر ونتيجة له معا. وحيث تفشل التنمية تكون البلدان في خطر الوقوع في "فخ الصراع". والبلدان الفقيرة تعاني من الحرب المدنية معاناة غير متناسبة، فخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، دارت حروب أهلية كبيرة في ٨٠ في المائة من أشد بلدان العالم فقرا. وكانت التكاليف المباشرة للصراع هائلة والتكاليف غير المباشرة لا تحصى في الأرواح والبنية التحتية، وفي رأس المال الاجتماعي والمالي والبشري، والمعاناة والخسارة البشرية. وأشار بوجه خاص إلى أن ٢٤ من أصل ٥٣ دولة في أفريقيا شهدت، في التسعينات، صراعا مدنيا متواصلا. بيد أن تقرير الأمن البشري لعام ٢٠٠٥ أظهر انخفاضاً حاداً في هذه الصراعات منذ عام ٢٠٠٢، وأفضت الاتفاقات المعترف بها دولياً إلى إنهاء معظم الصراعات السابقة في أفريقيا.

٣٥ - وفي ضوء الترابط بين الأمن والتنمية، قال إن استمرار الدعم الطويل الأمد للبلدان الخارجة من الصراع يجب أن يكون هدفاً أساسياً للجنة بناء السلام. في هذه البلدان يكون التقدم نحو تحقيق الاستقرار والازدهار عملية طويلة الأمد وتتطلب دعماً مستمرا من جانب المجتمع الدولي. وأوضح أن الشكل الجديد للتعاون الذي تتيحه اللجنة سيكون له تأثير، ولكن الحكم عليه سيكون بالفرق الذي يحدثه في البلدان المعنية. وعلى أي حال، يجب أن

في هذا الصدد برغبة بوروندي وسيراليون في أن تكونا على جدول أعمال اللجنة.

٣١ - وأوضح أنه ينبغي للهيئة الجديدة أن تستفيد من الآليات القائمة لبناء السلام وأن تستحدث استراتيجيات متكاملة بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمنع البلدان من الانتكاس والعودة إلى الصراع، وهو ما تواتر حدوثه كثيرا جدا في الماضي. وبالتعاون القيم من جانب المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المانحة، سيكون بإمكان اللجنة أن تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وسيكون هذا هو مقياس نجاحها.

٣٢ - السيد ناتشاني (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال إن الهيئة الجديدة تشكل منعطفا جديدا في جهود الإنعاش والإعمار للبلدان الخارجة من الصراع وسوف تساعد هذه البلدان على وضع الأسس للتنمية المستدامة. وشدد على الصلات الوظيفية بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما هي مرسومة في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠: فاللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام تضم سبعة من أعضاء المجلس، ينتخبهم المجلس، ويقوم جدول أعمالها خاصة على طلبات المجلس للمشورة من لجنة بناء السلام، ويستطيع المجلس أن يتخذ إجراءات بالاستناد إلى مشورتها. ويفهم المجلس منذ زمن طويل أهمية النظر في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمات الدولية، وذلك النهج ذاته الذي استحدثه فريقه الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الخارجة من الصراع، هو الذي أفضى إلى إنشاء لجنة بناء السلام. وفيما يتعلق بغينيا بيساو وبوروندي وهاييتي، بوجه خاص، من المهم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجنة مناقشة الصلات بين إجراءاتهما، ومن المهم للجنة أن تنتفع بالدروس التي اكتسبتها الأفرقة الاستشارية المخصصة.

يكون التقدم مدفوعاً من الداخل كما حدث في حالة ليبيريا، التي كانت حكومتها تتلقى الدعم من البنك الدولي في إطار اتفاق لتعبئة الموارد الضرورية بالشراكة مع القيادة المسؤولة.

٣٦ - وأوضح أن لجنة بناء السلام تستطيع، من جهتها، أن تعرض شراكة داخل المجتمع الدولي، بتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجالين الاقتصادي والأمني، لتفادي الازدواجية والجمع بين أصحاب المصلحة، وتحسين التنسيق بين المجتمع الدولي والبلدان المعنية، بوضع معايير عالية للمساءلة على الجانبين.

٣٧ - السيد مونزبيرغ (الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي): قال إن صندوق النقد الدولي مستعد للتعاون الفعال مع لجنة بناء السلام، بوصفها منتدى مفيداً للمعالجة الشاملة لجميع الجوانب ذات الصلة في البلدان التي هي في حالة ما بعد انتهاء الصراع. وأوضح أن الصندوق منخرط فعلاً في عدد من حالات ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك الحالة في بوروندي وسيراليون. وأعرب عن ترحيبه بالدعوة الموجهة إلى الصندوق لحضور جميع اجتماعات اللجنة ولاحظ مع الرضا أن اللجنة ستعمل كهيئة استشارية، لأن ذلك سيكفل كون القرارات مبنية على المعرفة المستمدة من المداولات بشأن كامل مجموعة الجوانب ذات الصلة بكل حالة بعينها.

#### الطلبات المقدمة إلى اللجنة التنظيمية

٣٨ - الرئيس: أشار إلى رسالة من رئيس مجلس الأمن، يطلب فيها المجلس إلى اللجنة أن تقدم مشورتها بشأن الأوضاع في بوروندي وسيراليون (PBC/1/OC/2). واقترح النظر في الجوانب التنظيمية المتعلقة بهذه الرسالة في الاجتماع التالي للجنة التنظيمية.

٣٩ - وتقرر ذلك.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٠.